التدوين التاريخي في الجزائر خلال العصر العثماني، خصائصه وموضوعاته

أ. د محمد دادة*

إن التطرق إلى موضوع التدوين التاريخي في الجزائر خلال العصر العثماني يتطلب دراسات متعددة ومتكاملة لا تخلو من صعوبات منهجية ومسائل علمية تحتاج إلى الكثير من التحليل والتقويم. ولعل أول ما يبادر ذهن الباحث في الحركة العلمية بالجزائر هو ندرة المراجع التاريخية المعاصرة للعصر العثماني، فاغلبها لم ير النور بعد، فهي لا زالت مخطوطة ومبعثرة في المكتبات الجزائرية والعربية الإسلامية، والأوروبية. فقد أصبحنا لا نعرف عن بعض هذه المخطوطات إلا ما يذكره عندها المستشرقون الأوروبيون والمستشرقون الفرنسيون بصورة خاصة.

ولعل السبب في ذلك راجع إلى تسرب الكتب التاريخية من الجزائر. والمؤرخ أبو القاسم سعد الله الذي درس هذا العهد من الناحية الثقافية وتتبع آثار التاريخ الثقافي الجزائري، يؤكد هذا السبب، فيقول" فهل نستغرب بعد ذلك أن نقرأ في الأخبار أن الصناديق المتعلقة بالآداب والفنون والتعليم قد ضاعت من أرشيفات العهد العثماني التي كان يملكها الفرنسيون؟ وكما ضاعت هذه الوثائق الأساسية لدراسة الحياة الثقافية ضاعت أيضا المخطوطات التي تركه علماء الجزائر أثناء نبش وبعثرة المكتبات الخاصة والعامة في الحروب التي رافقت الاحتلال الفرنسي للجزائر. فقد أصبحنا لا نعرف عن بعض هذه المخطوطات إلا ما يذكره عنها المستشرقون الفرنسيون وضباط المكاتب العربية والمترجمون، والذي لم يذكروه وحملوه معهم إلى بلادهم أعظم "[1]

ويشير الكتاب نفسه إلى سبب آخر لتسرب الكتب التاريخية من الجزائر بسبب التطورات السريعة التي نزلت بالجزائر مع مطلع القرن التاسع عشر بعد احتلال فرنسا للجزائر، جعلت الكثير من العلماء يهاجرون إلى البلاد العربية والإسلامية ويحملون معهم كتبهم، وفي ذلك

* – أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر– قسم التاريخ وعلم الآثار– جامعة وهران.

يقول: "أما الآثار الأخرى التي حملها العلماء الجزائريون المهاجرون معهم إلي البلاد العربية والإسلامية بعد الاحتلال فما يزال بعضها محفوظا ولكن اغلبه قد اشتراه المستشرقون أيضا من ورثة هؤلاء العلماء الذين كبا بهم الزمن فأصابهم الفقر بعد الغنى الذل بعد العز. وهكذا تفرقت مصادر تاريخ الجزائر الثقافي في عواصم أوروبا، برلين ولندن، والفاتيكان، وميونيخ ومدريد وباريس وغيرها، بالإضافة إلى تفرقها في مكتبات العالم الإسلامي."[2]

ولهذا لا يمكننا القول بوفرة المصادر العربية التي هي قليلة في العصر العثماني، بحيث لا يمكننا أن تنافس أو تزاحم التآليف الأوروبية الخاصة بالجزائر في هذه الفترة. فالمؤرخون الذين عاصروا حوادث القرن السادس عشر أوالسابع عشر قليلون. والفنون المساعدة للتاريخ كالرحلات والتراجم آوى أصحابها إلى تونس أو إلى فاس. ولم يظهر سوى نخبة قليلة مثل ابن مريم وابن ميمون وابن سحنون وغيرهم في حزب الكتاب.[3]

فهذا مما يؤكد تدهور علم التاريخ في العصر العثماني. فما هي الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور؟

وبالإضافة إلى الحقيقة السابقة في تسرب الكتب التاريخية من الجزائر هناك عدم اهتمام العصر بكتابة ودراسة التاريخ. يقول أبوراس النصر في هذا الصدد: "إني في زمن عطلت فيه مشاهد العلم ومعاهده وسدت مصادره وموارده، وقلت دياره ومراسمه وعفت أطلاله ومعالمه، لاسيما فن التاريخ والأدب، وأخبار الأوائل والنسب، وقد طرحت في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان، وأشرقت شمسها على الأفول واستوطن فحولها زوايا الخمول، يتلهفون عن اندراس العلم والفضائل ويتأسفون من انعكاس أحوال الاذكياء والأفاضل.."[4]

ولم يكن ابو راس وحده يشكو من ذلك. فهناك الحسن اللورتلاني صاحب كتاب "نزهة الأنظار" كان يشكو من ظاهرة تدهور علم التاريخ، فيقول:"إن الاهتمام بالتاريخ أمر مضحك، لا يدرسه أهل الجد والدين بل هو عند البعض ضد الدين والأخلاق...فعلم التاريخ منعدم فيهم وساقط عندهم فيحسبونه كالاستهزاء واشتعال بما لا يعني..."[5]

وبلغ تدهور هذه الحالة مبلغه في هذا العصر، فتدهور علم التاريخ كان يعكس في الحقيقة تدهورا عاما في الحياة العلمية ولاسيما فيما يسمى بالعلوم العقلية. والحقيقة أن العثمانيين عملوا على مساندة هذه الوضع تدعيما للعقيدة الإسلامية، وكانت النتيجة إهمالا كاملا للعلوم العقلية، ومنها التاريخ، فجمدت القرائح وانحطت الآداب عموما، وسادت الثقافة الفقهية التي

ترتكز على الشروح والحواشي والمختصرات. وهذا ما تؤكده الإجازات التي كان يمنحها العلماء لطلبتهم. فأغلبية هذه الإجازات يتعلق بقراءة المصادر الفقهية الكبرى مثل البخاري ومالك والشافعي والغزالي وخليل أو شروحها كالزمخشري والعسقلاني والثعالبي والقاضي عياض وغيرهم.(6)

ومن هنا، لم يتحرر الكتاب الجزائريون من طريقة أسلافهم القدامى في المشرق والمغرب على السواء. فقد ظل هؤلاء الكتاب يستقون معلوماتهم ومادة تواريخهم من المؤلفات السابقة لعهدهم، سواء أكان أصحابها من الإخباريين أو من كتاب التراجم، دون ذكر للتطورات التاريخية الكبرى، أو عناية بربط الأحداث بعضها مع بعض بغية اكتشاف الصلة بينها، ومدى التأثير والتأثر بالواقع فيها، مما يساعد على فهم التاريخ والنظر إلى أحداثه في إطارها الواسع الشامل. وتتألف هذه التواريخ كذلك من قصائد شعرية ومقامات وأراجيز ذات تحيزا كثيرا أو قليلا، ولا تكاد تصلح إلا للغرض التعليمي. فقد جرت كتابة التراجم على نفس أصولها مثل بقية العالم الإسلامي، تراجم رجال الدولة والعلماء والصلحاء والأعيان. أما حياة الشعب الاجتماعية، فلا نكاد نجد له أثرا إلا في النزر اليسير.

ومما لاشك فيه أن الحكم العثماني الذي قام في الجزائر على قاعدة بقاء الأوضاع بصورة عامة على ما كانت عليه قبل مجيء العثمانيين ساعد على جمود الحياة الفكرية والمؤسسات العلمية. فقد ورثت الجزائر العثمانية أغلب مظاهر الحياة من العصر السابق لدخول العثمانيين. فالحكم العثماني حكم عسكري إقطاعي من نوع خاص، لم يكن له تأثير ملموس في الحياة الفكرية والعقلية رغم بقاءه ما يقرب ثلاثة قرون، ذلك أن طبيعة الإدارة العثمانية لم يدخل في مضمونها سوى جمع الضرائب والدفاع عن البلاد وإقرار الأمن في الداخل. وما سوى ذلك كالإشراف على التنمية الاقتصادية والنهوض بالتعليم والصحة والمرافق العامة.. فلم يكن يدخل أصلا في طبيعة واجبات الدولة في ذلك الوقت.(7)

وهذه الحقيقة إلى جانب العزلة التي فرضت على المجتمع الجزائري سواء من قبل العثمانيين أو بسبب الظروف الدولية في غرب البحر الأبيض المتوسط، أثرت على الجزائر، كل هذا جعل من الجزائر منطقة راكدة لم تتأثر بالتيارات الحضارية التي كانت تجتاح أوروبا في هذه الفترة.(8)

وإذا كان الحكم العثماني بطريق مباشر أو غير مباشر، بفعل الوجود العثماني، أو بسبب الظروف الخارجية التي أحاطت بالجزائر، قد أدى إلى تدهور البلاد سياسيا واقتصاديا وبخاصة في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فإلى أي حد أثر هذا الوجود في الحياة الفكرية والعلمية في القطر الجزائري. والحقيقة أن التأثير العثماني في هذا المجال ضعيف لا يكاد يذكر. والسبب الرئيس لذلك ما ذكرناه من شكل الحكم العثماني، فالدولة لم يكن لها وجود في المجالات الاقتصادية والثقافية، كذلك احتفظ المجتمع الجزائري في هذا العهد بمقوماته السابقة من حيث انقسامه إلى جماعات تقوم كل منها برعاية شؤون مصالحها فيما بينها، وبذلك ارتفعت يد الدولة عن الجماعات المشكلة للمجتمع وتحددت العلاقة بين هذه الجماعات والدولة في حدود طبقية للغاية. فالتعليم، وهو ما يمس مباشرة الحياة العقلية، كان حرا قبل مجيء العثمانيين، بمعنى أنه لا تتولاه ادراة حكومية. وهكذا استطاعت المؤسسات التعليمية أن تعمل بعيدة عن الدولة، فلم تتأثر بالتدهور السياسي الاقتصادي الذي اجتاح العصر العثماني.

وقد ساعد على سلبية الحكم العثماني في المجتمع الثقافي أن العثمانيين لم يكن لهم رصيد حضاري يقدمونه للحياة العلمية في الجزائر. فلم تنتشر اللغة التركية بين الجزائر إطلاقا، ولم تدخل في المؤسسات التعليمية، وظل التعليم في المساجد والمدارس والزوايا يعتمد على دراسة الفقه والحديث مستندا على المصادر الأصلية العربية كما ذكرنا سالفا. والحق أن العثمانيين عملوا على نطاق واسع على دعم العقيدة الإسلامية وتقوية المذهب الحنفي والمالكي، ولكن هذا الموقف لم يؤثر في المجتمع الجزائري لأنه كان بعيدا عن التطاحن المذهبي الديني. ولكن العثمانيين كانوا يعرفون أن الإسلام هو رصيدهم السياسي وهو مصدر قوتهم. وقد أقاموا دولتهم ونظامهم على الجهاد منذ ظهورهم ومحاربتيهم للدول المسيحية.[9]

ويهمنا أن نسجل هنا، أن طبيعة الحكم العثماني، وطبيعة تكوين المجتمع الجزائري في العصر العثماني من أهم الأسباب التي ساعدت على بقاء الحياة العلمية والمؤسسات العلمية بصفة عامة كما كانت في العهد السابق للعثمانيين. وثمة سبب آخر على جانب كبير من الأهمية في هذا الوقت وهو بقاء على نظام الأوقاف المحبوسة على معاهد العلم والمؤسسات الدينية. ولذلك ظل المجتمع الجزائري في العهد العثماني يحتفظ بالكثير من التقاليد الأخلاقية والعلمية. وفي مقدمة هذه التقاليد ظهور العلماء كفئة متميزة في المجتمع ونفوذها لدى

السلطات الحاكمة العثمانية، وقيام هذه السلطات على تعيين العلماء في مجالات معينة في المجتمع مثل الإفتاء والقضاء والتعليم والإمامة والخطابة. ورغم تعدد هذه المجالات فإنها كانت ضيقة ومحددة، ولذلك كثر التنافس عليها بينهم. وكان هذا التنافس بدوره سببا في إضعاف دورهم الثقافي، لآن مصالح العلماء كانت إذن في إرضاء الحكام العثمانيين وكسب ودهم وليس في خدمة الشعب والتقرب منه ورفع مستواه العلمي.[10]

ويبدو أن طبيعة الحكم العثماني وممارساته ساهمت إلى حد كبير في هبوط أخلاق بعض العلماء وضعف المستوى العلمي والثقافي لديهم بصورة عامة. وللمؤرخ أبو القاسم سعد الله تفسير لذلك، فيقول:"وهذا الوضع قد أدت إليه السياسة العثمانية التي كانت لا تريد أن ترى فئة العلماء متماسكة وقوية فيؤدي تماسكها إلى الإطاحة بالنظام وتداخل الدين والسياسة أو الشريعة والحكم. فقد كان العثمانيون دائما يخشون من العلماء سواء كانوا في الجزائر أو غيرها، وقد نجحوا في إبقائهم تحت نفوذهم بالوسائل التي ذكرناها وبتشجيع الخلاف بينهم والبحث عن الضعفاء منهم والتخلص من الأقوياء وتجنب إعطاء النفوذ لعلماء البلاد المتصلين بالأهالي".[11]

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض العلماء كانوا غير راضين عن هذا الوضع، فحاربوا هذه الصورة الحالكة وحافظوا إلى حد كبير على المقاييس الأخلاقية التي عرف بها العلماء الحقيقيون عبر العصور. ومن هؤلاء، يحيى الأوراسي الذي قاد ثورة في منطقة الأوراس. وفر بعضهم إلى التصوف بعد أن كانوا أهل العلم والتدريس، ومنهم من أختار طريقا آخر، وهو الخروج من الجزائر تماما والعيش في الأقطار الإسلامية الأخرى.[12]

ومهما يكن من أمر فان الجماعات الإسلامية في الجزائر تبنت قضاياها الثقافية بنفسها، وحاولت أن تعوض النقص أو الإهمال باعتماد الروح العلمية التي كانت جانيا من التقاليد الإسلامية التي عرفتها المجتمعات الإسلامية في العصور الوسطى وبقيت في العصر العثماني. وكان يدفع إليها طبيعة الحال أن العلم في ذلك الوقت كان دينيا بصفة أساسية، فتشجيع العلم والثقافة مظهر من مظاهر التقوى والورع، لهذا يمكن القول بأن الحياة العلمية لم يمتد إليها يد التلف كما امتدت إلى الحياة السياسية والاقتصادية، والعلم كان يؤدي وظيفة اجتماعية في المحافظة على كيان المجتمع الإسلامي من التدهور الذي تعرض له المجتمع الجزائري.[13]

والأمر الواضح أن هذه الحياة العلمية لم تكن جمودا وانكماشا بالقياس إلى عدد المدارس والمدرسين والأوقاف المحبوسة على المؤسسات التعليمية، ولكن بسبب تدهور المستوى العلمي نفسه. وركود، كان مخيما على الحياة العقلية والعلمية، ولما جاء العثمانيون لم يحركوا الأجواء العلمية الساكنة، ولم يشجعوا العلم. وليس الذنب ذنب العثمانيين وحدهم فهم لم يقفوا في وجه العلم والتعليم ولم يحولوا دون الابتكار والتأليف، بل تركوا الحياة الفكرية تسير في مجراها القديم المألوف. ولذلك نقول بأن الوجود العثماني لم يكن وحده المسؤول عن ضعف الحياة العقلية، وإنما النزعة النقلية المحافظة، وفقدان روح الابتكار، والخلق هما السبب في ضعف المستوى العلمي والعقلي. ومن مظاهر هذا اضعف انتشار الطرق الصوفية وزحفها على الحياة العقلية والاجتماعية حتى تحولت أفكار المتصوفة من السمو الفلسفي الروحي إلى طقوس الدراويش وكرامة الأولياء، وأصبح الناس يعتقدون بالشعوذة والخرافات.[14]

ومن مظاهر ضعف الحياة العلمية أيضا التركيز بصفة مطلقة على العلوم النقلية (الدينية) دون العلوم العقلية (الدنوية). والواقع أن العثمانيين عملوا على مساندة هذا الوضع مادام يخدم المؤسسة السياسية العثمانية التي كانت تعاني من أزمة حادة بفعل عوامل ترتبط بالوضع الدولي العام من ناحية وبالمقاومة العنيفة التي تزعمتها الطرق الصوفية من ناحية أخرى. ولهذا بدأ يظهر الاتجاه إلى صياغة الشرعية الإيديولوجية ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وهنا ظهرت الحاجة لدى السلطة العثمانية الى تجنيد العلماء لصياغة شرعية تقر وجودها وتصوغ نفوذها على المجتمع الجزائري. وفي هذا الإطار نبه الباحث محمد غالم إلى أخطاء بعض الباحثين الذين عزوا إحياء التدوين التاريخي إلى حدث مهم تمثل في فتح وهران على يد الباي محمد بن عثمان الكبير، ونسوا عن قصد أو غير قصد الاهتمام بالتاريخ المرتبط بحاجة المؤسسة العثمانية الى كسب شرعية، لأن غالبية التو اليف التاريخية التي كتبت بمناسبة فتح وهران كان قاسمها المشترك تعظيم وتمجيد أعمال الباي محمد الكبير، وهو الذي اهتم بنفسه بهذا المشروع، وشجع الكتاب والعلماء بتدوين الأحداث التاريخية الخاصة بتاريخ مدينة وهران. ولذا نلاحظ تقرب هؤلاء الكتاب إليه والتاريخ لعهده. ومن هؤلاء الكتاب أحمد بن هطال التلمساني الذي كان مستشارا للباي وكاتبة الخاص والمبعوث له في عدد من المهام الخارجية، وكان قد رافق الباي محمد الكبير في رحلته التي سجل أحداثها عام 1199هـ/1785م في مؤلفه "رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي". وكذلك محمد بن

رقية التلمساني صاحب كتاب "الزهرة النائرة...". وكان أيضا قد أمر أحد كتابه وهو المصطفى بن عبد الله بن زرفة "بتدوين الأحداث التاريخية المتعلقة بالجهاد التي كان قد دون بضعها والبعض الآخر نقله عن الرواة في مؤلفه "الر حلة القمرية في الأخبار المحمدية".[16]

ونتج عن ذلك عناية الكتاب والعلماء بالتاريخ، وهذا يعني عدم توقف حركة التأليف التاريخي لأن الدولة كانت ما تزال توظف التاريخ لصياغة شرعية إيديولوجية تستند اليها. وأكدت الدولة غلى فكرة الجهاد ضد الدول المسيحية بالمعنى التقليدي للكلمة الذي يوفر الأمن والسلام من جهة والتلاحم بين السلطة السياسية والجماعة الإسلامية من جهة أخرى. ولكن ما يأخذ على حركة التأليف أنها لم تنعش الحياة الفكرية لأن أساليب الكتابة التاريخية لم تتطور، فهي لا تختلف عنها لدى كتاب التاريخ أو كتاب التراجم في الشرق الإسلامي أو في الأندلس بالعصور الوسطى. وهناك استثناء للمغرب الأقصى، حيث انقرض المؤرخون في هذا القطر العربي بمعالجة موضوعاتهم، وكانت حالتهم أفضل نسبيا في ظل حكم السعديين والعلويين، من رجال البلاد المغربية الثلاثة في شرقها. فقد نشطت فيها حركة التأليف التاريخي أكثر من جميع فروع الآداب الأخرى. وكان في المغرب ما يشبه وظيفة المؤرخ الرسمي للدولة، رغم أن التاريخ فيه كان يقتصر على الملوك والحكام.

وعلى الرغم من ذلك، فان القرن الثامن عشر قد أخرج العديد من المؤرخين الجزائريين، وكانوا جميعهم تقريبا قد آمنوا بتمجيد السلطة العثمانية التي في نظرهم هي التي كانت تقود الجهاد وتحمي الغقيدة. ونذكر على سبيل المثال، أبو راس الناصري"ت1238هـ1823م" "عجائب الأسفار..."' وأحمد بن سحنون "الثغر الجماني..." ومحمد بن زرفة "الرحلة القمرية" ومسلم بن عبد القادر"أنيس الغريب،.." ومحمد بن يوسف"دليل الحيران..." والمشرفي "بهجة الناظر..." وابن رقية "الزهرة النائرة ..." وغيرهم.

لاشك في أن غالبية كتاب التاريخ خلال هذه الفترة لم يكونوا من المختصين. كان معظمهم من العلماء الذين حملوا على عاتقهم مهمة إحياء التاريخ. ومهما يكن من أمر فانه يصعب علينا أن نتناول جميع المؤلفات التاريخية في العصر العثماني ولذا سنقتصر على ثلاثة منهم. وكان أبرز هؤلاء ابو راس الناصر الذي عاش في النصف الثاني من القرن 18 والربع الأول من القرن 19 الميلادي. وقد عاش ابوراس فترة قلقة، حيث حضر فتح وهران الثاني واستعادة هذه المدينة من الاحتلال الاسباني وكان لهذا الحادث اثر كبير في نفسه، فألف فيه كتابه (عجائب

الأسفار ولطائف الأخبار). وذكر أنه قسمه إلى جزأين، وقد انهى الكتاب بتاريخ فتح وهران وهو سنة 1206هـ/1791م.

قدم الكتابه بمقدمة تحدث فيها عن قيمة على التاريخ وتاريخ التدوين التاريخي عن المسلمين غيرهم، وعن الدافع الى التأليف وهو عودة وهران الى الجزائريين على يد الباي محمد الكبير، وعن الغرض من الكاتب، وهو تسجيل فتح وهران ومدح من فتحها. وكان الباي محمد الكبير قد أنعم عليه وقدر عمله، ولذلك خصه أبوراس من جهته بالشعر والدعاء والتأليف.

أما عن طريقة أبي راس في الكتابة التاريخية، فإنها لم تخرج عن الطريقة القديمة في سرد الأخبار دون انتقاد المصادر ومقارنتها. وقد اهتم أبو القاسم بكتابه، حيث يقول:"ولعله أراد أن يكون في الجزء الأول مؤرخا بينما أراد أن يكون في الجزء الثاني مادحا للباي محمد الكبير على مواقفه فأسعفته في الأول الأخبار والذاكرة والنقول، أما في الثاني فقد أسعفته الأشعار والعواطف والقلب المعجب".[17] ويحسم بنا أن نسجل أن ابا راس كان متأثرا بما جرى للمسلمين منذ ضياع الأندلس ومحاولة غزو الأسبان لشمال إفريقيا، ولذا تغلب عليه العاطفة الدينية في سرد الأحداث التاريخية. كما يكشف محتوى الكتاب عن موقف مؤيد للعثمانيين عامة، فهو يشيد بهم ويذكر شجاعتهم ومواقفهم في سبيل الدين، رغم أنه لم يكن منهم. ومن جهة أخرى، يمكننا القول بأن كتابه له قيمته التاريخية نظرا للمعلومات الوفيرة فيه لاسيما ما يخص أحوال شمال إفريقيا خلال العصر العثماني قلما نجده في غيره، بالإضافة إلى أنه ابتعد قدر الإمكان عن السجع والصناعة اللفظية، وجاء أسلوبه بسيطا وواضحا يقترب من العامية في كثير من الحالات.

أما المؤرخ الآخر الذي يمثل القرن الثامن عشر فهو محمد بن ميمون الجزائري صاحب كتاب "التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية". وبجدر الإشارة إلى أن المعلومات التي لدينا عن هذا المؤلف قليلة للغاية، فلا نعرف زمان ولادته ولا وفاته. والمؤكد لدى الباحثين أنه كان معاصرا للداي محمد بكداش (1707–1710م). ولهذا تناول في هذا الكتاب سيرة هذا الداي إبان توليه الحكم، كما خص جل الكتاب لقصة الفتح الأول لمدينة وهران على يد الداي محمد بكداش وصهره أزن حسن. وقد وصف الكاتب المعارك التي دارت رحاها بين الجزائريين والاسبانيين، حسب الأيام والشهور والسنوات. وما ينفرد به

أنه يمدنا بمعلومات إحصائية حول عدد القتلى والأسرى والغنائم التي غنمها المجاهدون، وقد قصد أبي ميمون من هذا التأليف التقرب من الداي والتزلف إليه والإشادة بأعماله[18].

حرص ابن ميمون من هذا التأليف على انتهاج عمل المؤرخ من حيث التعبير عن الأحداث والوقائع، ويبدو أنه اختلط عليه، كما فعل بعض السابقين، التاريخ والأدب، حيث استخدم كثيرا القصائد الشعرية والأراجيز النظمية التي أغلها انشدها ونظمها من أجل الجهاد. ولهذا نلاحظ أنه لم يحيد عن السجع إلا نادرا في نصوصه، واتبع أسلوبا أدبيا فيه متانة اللفظ وقوة التعبير. غير أنه هو الآخر كان متأثرا بأحداث عصره وظهرت قيه نزعة الدين.[19]

والمؤلف التاريخي الثالث لمسلم بن عبد القادر (ت بعد سنة 1832/1248م) باش دفتر بايات وهران، هو(أنيس الغريب والمسافر في طرائف الحكايات والنوادر). تناول فيه فترة مهمة من تاريخ مدينة وهران والناحية الغربية عامة لمدة تستغرق نحو 37 سنة، تبتدئ من سنة 1192هـ/1778م وتنتهي باحتلال الفرنسيين لوهران سنة 1248هـ/1832م. وهي تبتدئ بتاريخ الباي محمد الكبير فاتح مدينة وهران سنة 1206هـ/1791م. ونلاحظ أن مسلم لم يتحدث كثيرا عن الباي، وجاء بأخبار مختصرة عنه وذكر أهم مآثره العمرانية والحربية والعلمية، واستطرد إلى الحديث عن ولده عثمان الذي خلفه على الحكم بعد وفاته بعد أيام من فتح وهران. فهو يحتوي على معلومات قيمة عن الأحداث الأخيرة التي كانت وهران مسرحا لها، وأهم هذه الأحداث، ما وقع من حروب عنيفة بين البايات العثمانيين والدرقاويين منذ أوائل القرن 13هـ/19م. وإنما نلاحظه هو أن مسلم ابن عبد القادر كان متحيزا للعثمانيين في مواقفه ضد الدرقاويين، فهو يقول في هذا الصدد:"نحن في مقابلتهم وبحول الله ونصرته نحارب كل واحد وحده، والنصر معنا لا علينا لأننا نريد الإصلاح، وهم يريدون الفساد، فكان الاتفاق على هذا الأمر...".[20]

ومما يؤكد أن مسلم بن عبد القادر لم ينفعل بالأحداث الخطيرة التي كانت تمر بها الناحية الغربية، ولم يسجلها كما وقعت فهو يكتب عنها دون التدقيق فيها وتفصيلها وتفسيرها. كما نسجل عناية قليلة أو معدومة بالحياة السياسية والاجتماعية التي عايشها وهو في بلاط الباي الأخير، فهي مدة إحدى عشرة سنة امتدت من 1237هـ/1821م إلى 1248هـ/1832م. ويرجح رابح بونار محقق هذا المخطوط من أن سكوت المؤلف عن ذلك، يعود إلى عدم رضاه عن

حياته في البلاط بعد أن تغير سلوك الباي، وساءت معاملته للناس عامة، وللعلماء ورجال الدين خاصة.[21]

وأهم ما تنوله مسلم بن عبد القادر في هذا الكتاب أخبار عن المجاعات والأوبئة التي فتكت بالآلاف السكان وأخبار عن سير البايات المؤخرين منذ عهد الباي محمد الكبير إلى آخرهم وهو حسن بن موسى. ويذكر مواقف هؤلاء البايات من رجال الزوايا بعد اندلاع ثورة درقاوة. ويظهر من محتوى الكتاب أن عصر ممد الكبير هو العصر الذهبي لبايات وهران، وبعد عصره يأخذ العهد العثماني في التراجع والتدهور.

أما عن أسلوب الكاتب فهو يتميز بالبساطة القريب من العامية. بالإضافة إلى كثرة الأخطاء النحوية والصرفية المتعددة. وما ذكرناه عن القصائد الشعرية لدى الكتاب الجزائريين الآخرين، ينطبق على مسلم بن عبد القادر الذي انشد بعض القصائد الشعرية التي كانت قريبة إلى العامية.

وهكذا يتضح أن من أسباب تدهور علم التاريخ في الجزائر خلال العصر العثماني هو عدم اهتمام الخاصة بكتابة ودراسة التاريخ ونظرة عدم التقدير إلى هذا النوع من المعرفة. ولعل ذلك راجع إلى ضعف الحياة العلمية والتركيز بصفة خاصة على العلوم النقلية دون العلوم العقلية. بالإضافة إلى السلطة الحاكمة عملت على مساندة هذا الوضع الذي أدى ركود الحياة الفكرية والعلمية، آلة نقص كبير في المؤلفات التاريخية. ولابد أن ننتظر القرن الثامن عشر وفيه بدا الكتاب والعلماء يعتنون بكتابة التاريخ، والسبب راجع إلى الأحداث الخطيرة التي شهدتها الجزائر والتي أضعفت المؤسسة السياسية العثمانية. ومن هنا ظهرت الحاجة والضرورة لدى الحكام إلى تشجيع العلماء على تدوين الأحداث التاريخية، وذلك تدعيما لسلطتهم وتقوية وجودهم في المجتمع الجزائري.

وتميزت الكتابة التاريخية في هذا العصر بأنها لم تتحرر من الكتابات السابقة، فالكتاب لم يميزوا بين التاريخ والقصص والأدب والتراجم وإنما ظلوا يجمعون بين فن الكتابة التاريخية وبين غيرها من الدراسات الأدبية والتصانيف المتنوعة من ذلك مثلا أن معظمهم كانوا يمارسون نظم الشعر ويوردونه في تضاعيف مؤلفاتهم التاريخية في شتى المناسبات. وهذه الظاهرة المشتركة بين الكتاب وبين تواليفهم تحملنا على معرفة منهج الكتابة لديهم. فجميعهم تقريبا كانوا مقلدين لأسلافهم، فهم يجمعون الأخبار والحوادث دون محاولة لتعليلها تعليلا عقليا أو

محاولة ربط حادثة بما قبلها وما بعدها. وقليلون أولئك الذين أفلتوا من هذا التقليد، فانتقدوا أو قطعوا برأي واضح فيما جرى حولهم. وأخيرا فلابد من الإشارة إلى سقم الأسلوب العربي الذي كتب يه بعض مؤرخي العصر العثماني مؤلفاتهم، إذ تنطوي كتاباتهم على تعابيير وجمل ركيكة لا تمت للعربية الفصحى بصلة، وهي قريبة إلى العامية ولعل ظاهرة الضعف الأدبي كانت عامة في هذه الفترة التي كانت تمتاز بالتدهور الأدبي والعلمي في القطر الجزائري عامة.

الهوامش:

1. ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى لقرن الرابع عشر الهجري (16 . 20م)، ج1،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 22
2. المرجع نفسه، ص 23
3. مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائير، 1979، ص14
4. ابو راس الناصري، عجائب الاسفار ولطائف الاخبار، مخطوط بالمكتبة الوطنية، زقم 1632، ورقة 2
5. بالحسين الورتلاني، نزهة الانضار في فضل علم التاريخ والاخبار (الرحلة الورتلانية) تحقيق محمد بن ابي شنب، مطبعة فونتانا، الجزائر، 1908، ص 379
6. محمد غالم، التاريخ والمؤرخون في الجزائر خلال القرن الثمن عشر، وحدة البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 1988، ص4
7. احمد طربين، التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1970، ص 8
8. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 159
9. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص ص 185، 399
10. نفسه، ص ص 396 . 414
11. نفسه، ص 415
12. نفسه
13. عبد المجيد مزيان، الانضمة لثقافية في الجزائر قبل الاستعمار، مجلة الثقافة العدد 90، 1985، الجزائر، ص36
14. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص ص 487 . 501
15. محمد غالم، المرجع السابق، ص 10
16. صالح فركوس، الياي محمد الكبير وبعث الحركة الثقافية ببالبك الغرب الجزائري مجلة الثقافة العدد 71 الجزائر 1982 ص ص 24 . 25
17. أبو القاسم سعد الله، مؤرخ جزائري معاصر للمجبرتي: أبو راس الناصري، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 12، 1974، الجزائر، ص 31
18. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ش و ن ت، الجزائر، 1981، ص85
19. المصدر نفسه، ص 84.
20. مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر في طرائف الحكايات والنوادر، تحقيق وتقديم رابح بو نار، ش و ن ت، الجزائر،1974، ص 82
21. نفسه، ص 47.